مجلة أبحاث
ISSN: 0834-2170
EISSN2661-734X
المجلد 6 / العـــــــدد: 1 (2021)، ص 198–213

رؤية تحليلية لتعزيز قدرات الجماعات المحلية في اطار آليات الحكم الراشد

Analytical vision to strengthen the capacities of local groups within the framework of good governance mechanisms

احمد طيلب جامعة الجيلالي بونعامة خميس مليانة a.taileb@univ-dbkm.dz
عبد القادر كاس جامعة زيان عاشور الجلفة kasse_ena2003@yahoo.fr

تاريخ الاستلام: 03 /2021/05 تاريخ القبول: 20 /2021/05 تاريخ النشر: 2021/06/05

ملخص:

تركز التوجهات الجديدة للجماعات المحلية على مرافقة الاستثمار وخلق الثروة و التمويل الذاتي في اطار عدم التوافق بين نمطية السياسات القطاعية وخصوصية مقدراتها الذاتية ، مما يتطلب المزيد من الترشيد و الحوكمة في إصلاحها وتسييراها، حيث تهدف الدراسة الى تحليل ابعاد الحكم الراشد في تعزيز قدرات الإدارة المحلية، برؤية نقدية على ضوء الأطر التشريعية والتنظيمية التي تحكم الجماعات المحلية في الجزائر، وذلك بمنهج تحليلي مقارن لتوضيح بعض الضمانات والقيود العملية في مجال حوكمة الجمعات المحلية والرفع من أدائها، انطلاقا من فرضية أساسها ان البيئة العملية والتشريعية لاتزال غير محفرة لهذه الاليات، والوصول الي نتيجة مفادها اعادة النظر في بناء هذه الوحدات واستقلاليتها.

الكلمات المفتاحية: الحوكمة المحلية ؛ الجماعات المحلية ؛ الحكم المحلي ؛ الحكم الراشد

Abstract:

The study aims to analyze the dimensions of good governance in strengthening the capabilities of local administration, with a critical view in light of the legislative and regulatory frameworks that govern local groups in Algeria, with a comparative analytical approach to clarify some practical guarantees and restrictions in the field of local group governance and raise their performance, based on the premise that The practical and legislative environment is still not dug for these mechanisms, and reaching a conclusion that impedes consideration of building these units and their independence.

Keywords: Governance ; Local groups; Local government; Good governance

* احمد طيلب

. مقدمة:

نظرا لتزايد اعباء هذه الدول على المستوى المركزي من جهة واستحالة وعدم قدرة اجهزتها المركزية على متابعة تنفيذ السياسات فنيا من جهة اخرى ، وكذلك حتى صعوبة اشراك مختلف الفاعلين فيها بأساليب مركزية ، الامر الذى دفعها منذ نشأة هذه الدول وتطورها الى استخدام اجهزة ادارية لامركزية سواء كانت مرفقية او منتخبة من اجل تنفيذ هذه البرامج، وكذا مساهمتها في اشراك المواطنين في بناء هذه السياسات وترشيدها، بالإضافة الى تحقيق من خلالها توازن بين المصالح الوطنية والاقليمية والمحلية. هذا في بداية التخفيف على الاجهزة المركزية لتصبح هذه الوحدات اساس البناء التنظيمي في الدولة الحديثة ومؤشر لمدى قدرات نظامها التوزيعية والاستخراجية وحتى الرمزية.

إن اسلوب اللامركزية الادارية احد المداخل الادارية التقليدية في ادارة شؤون الدولة والمجتمع، ولكن تسيير هذه الوحدات وتطوير آدائها وقدراتها اصبح يخضع لاعتبارات حديثة تعزز من استقلاليتها وتقريبها اكثر من الفئات الاجتماعية المستخدمة لها، فلم تعد الاعتبارات القانونية النجمة عن استحداثها والمتمثلة في الشخصية المعنوية والاستقلال المالي والرقابة الرئاسية والوصائية هي الاساس في تسييرها فقط ، بل اتجهت العديد من الانظمة السياسية في العالم خاصة في الدول المتقدمة الي دعم هذه الوحدات الادارية الى درجة الارتقاء بها الي مستويات الحكم المحلي او اللامركزية السياسية، اين اصبحت الأخيرة تتمتع بسلطات مستقلة في اتخاذ بعض القرارات على مستواها دون الرجوع الى المركز.

فهذا بذلك دليل على نضج مستويات الادارة المحلية بها ، وقدراتها في استغلال مواردها بعقلانية و تفعيل آليات الحكم المحلى بإشراك مختلف الفاعلين الاجتماعيين بها في رسم استراتيجيات الادارة المحلية ،حيث اصبحت مؤشر من مؤشرات جودة الحكم ورشادته ،في المقابل مازالت عديد الدول في العالم الثالث والجزائر منها تعاني عجز في تسيير هذه الوحدات وكذلك غياب الكفاءة والقدرة في أدائها، مما طرح عدة اشكاليات في دعمها وإصلاحها وآليات رقابتها ،حيث لم تصل بعد الادارة المحلية في هذه البلدان الى مستويات اللامركزية الادارية الحقيقية المستقلة والخاضعة للرقابة الوصائية، ويزداد الامر تعقيدا اذا ما تحدثنا عن تحديات الادارة المحلية اليوم من تحقيق الجوارية والمشاركة والمبادرة، وتنويع استراتيجيات التنمية المحلية المستدامة.

والدليل على عجز هذه الادارة المحلية خاصة الجماعات المحلية منها هو التعديلات المتكررة في الاطر القانونية الخاصة بها والتي تتجه في كل مرة الى تشديد الرقابة عليها والتقليص من صلاحياتها بالإضافة الى الحد من استقلاليتها وربطها دائما بقرارات الادارة المركزية. وعلى هذا الاساس ظهرت عدة مفاهيم ادارية وسياسية تأكد على ضرورة تحسين أداء هذه الوحدات وجعلها اكثر استقلالية وتعزيزها في اتجاه اللامركزية السياسية وذلك لمواجهة التخلف الاداري والسياسي في تسيير شؤون الدولة والمجتمع ، **حيث قال المفكر الاداري الامريكي بيتر دراكر صاحب نظرية الادارة بالهداف أنه : " لا توجد بلدان متخلفة لذاتها ،ولكن توجد دول بها ادارة متخلفة "**

وعلي هذا الاساس يعد من بين المفاهيم الحديثة في تحسين آداء وقدرات هذه الوحدات الادارية هو مصطلح الحكم الراشد او ادارة شؤون الدولة والمجتمع كما تمت ترجمته في بعض الادبيات ، او حتى الحكم الصالح او حوكمة الادارة والمؤسسات العمومية، رغم ان المفهوم تم انتاجه من قبل مؤسسات دولية ابرزها هيئة الامة المتحدة والوحدات التابعة لها واستخدمته في ادبياتها بمعنى التمكين أي القدرة على استغلال الموارد المتاحة بعقلانية ، وكذلك استخدم بالمعنى الحديث له من طرف صندوق النقد الدولي الذي ووجهه لدول الجنوب لترشيد انظمة الحكم بها ، والارتقاء بأداء مؤسساتها ، ليحمل المفهوم بعد سياسي متمثل في تعزيز مبادئ الحكم الديمقراطي ، والبعد الاقتصادي من خلال دعم النظام الليبرالي ، والبعد الثالث الذى يخصنا في هذه الدراسة هو البعد التقني الذي يدور حول الاصلاح الاداري والتنمية الادارية.

من منطلق البعد التقني الذي جاءت به مفاهيم الحكم الراشد نود في هذه النقطة تقديم رؤية استراتيجية لتفعيل دور الادارة المحلية وتقريبها من الموطن ، وذلك في اطار مبادئ الحكم الراشد وبعده التقني المتعلق بالتنمية الادارية التي تتمحور اساسا على الاصلاح الإداري حيث تشكل هذه المبادئ مدخل للرفع من قدراتها في مواجهة التحديات التنموية على المستوى المحلي بالإضافة الى جعل هذه الوحدات اللامركزية اكثر ديمقراطية في تسييرها وإشراكها للفاعلين في كل القطاعات ، كما نريد ايضا توضيح التطبيقات العملية لهذه المبادئ وتقديم بعض الآراء حول تكييف الاطر القانونية الوطنية حتى يكون تطبقها يتوافق مع الظروف السياسية والاجتماعية للبلد، كل هذه النقاط سوف نعالجها في اطار اشكالية جوهرية تحدد ابعاد الدراسة وعمق التحليل والتي نصوغها بالشكل التالي :

الاشكالية :

كيف يمكن تحسين وتطوير أداء الجماعات المحلية والرفع من قدراتها من خلال التطبيقات العملية لمبادئ الحكم الراشد ؟

و الاجابة علي هذه الاشكالية تكون من خلال الاجابة على التساؤلات الفرعية التالية

- ما هي الابعاد المفاهيمية الفنية للحكم الراشد ؟
- ما هي الآليات المرتبطة بالحكم المحلي للحكم الراشد؟
- ما هي مختلف انعكاسات تطبيق آليات الحكم الراشد على تعزيز قدرات الجماعات المحلية؟

وكل هذه التساؤلات تدور حول متغيرين اساسيين في هذه الدراسة احدهما تابع ولآخر مستقل يمكن تحديد العلاقة بينهما في الفرضية الرئيسية التالية :

الفرضية:

كلما اتجهت الجهود الاصلاحية الداعمة لتعزيز قدرات الجماعات المحلية نحو تفعيل مبادئ النظام الديمقراطي و آليات الحكم الراشد كلما كانت هذه الوحدات اللامركزية اكثر جوارية و مبادرة وديمقراطية في ترشيد سياساتها التنموية وعقلانية في استغلال مواردها.

المنهج المستخدم:

في هذه الورقة المنهج التحليلي والمنهج المقارن من خلال التحليل والتصنيف والتفسير للظاهرة المتمثلة في الجماعات المحلية، وتفسير العلاقة بين متغيرات الدراسة من حيث التطبيق لأليات الحكم الراشد على هذه الوحدات.

المقاربة المستخدمة:

هي النظرية البنائية الوظيفية لقابريال الموند حيث تمس الدراسة البنية والدور، وتأثير اليات الحكم الراشد على الأداء المرتبط بهما، وكذلك الترابط العضوي بين هذه الوحدات والجهات المركزية من حيث التبعية والاستقلالية.

حيث تمت هندسة هذه الدراسة انطلاقا من الاعتبارات المنهجية المذكورة على النحو التالي:

- التأصيل النظري والمفاهيمي للدراسة.
- آليات الحكم الراشد المرتبطة بالإدارة المحلية والحكم المحلي.
- التطبيقات العملية لآليات الحكم الراشد في تعزيز قدرات الجماعات المحلية.

2. التأصيل النظري و المفاهيمي للدراسة

نتطرق في هذه الجزئية الى المفاهيم المركزية للموضوع، والمرتبطة بالجانب التحليلي لفهم ابعاد الظاهرتين على الصعيد النظري والممارساتي.

1.2 الحكم الراشد واشكالية المفهوم

إن مصطلح الحكم الراشد"**Bon gouvernance**" أصبح يثير عدة إشكاليات نظرية وتطبيقية في أدبيات الإدارة العامة والسياسة العامة و الحكومات المقارنة. وشهد إستخداما واسعا في الآونة الأخيرة من طرف الهيئات والمنظمات الدولية والإقليمية والدول من خلال الحديث عن إصلاحات تتوافق مع آليات هذا المفهوم للنهوض والتنمية بصفة مستدامة، لكن لا يزال المفهوم اليوم محل إهتمام من قبل الباحثين خاصة من حيث أبعاده و المعنى الدلالي للمصطلح.

2. 1.1. ظهور مصطلح الحكم الراشد

تعود إرهاصات المصطلح الى ادبيات البنك الدولي عن كيفية تحقيق التنمية الإقتصادية ومحاربة الفساد في دول جنوب الصحراء حيث تم الربط بين الكفاءة الادارية الحكومية و النمو الاقتصادي، حيث أرجع الخبراء السبب إلى ضعف حكومات هذه الدول في تنفيذ السياسات وليس السياسات في حد ذاتها. لكن من حيث الممارسة توجد بعض الإشارات للمصطلح في مفاهيم متختلفة تعود إلى مراحل تاريخية سابقة، حيث تذكر بعض الأدبيات ان المصطلح يعود إلى القرن 12 في فرنسا كمرادف لمصطلح الحكومة، كما تضمن أبعاد قانونية تتعلق بتوجيه المحاكم الإقطاعية باسم الملك، ثم ظهر أيضا في فرنسا سنة 1978 كمصطلح قانوني معبر عن تكاليف التسيير charge de gouvernance.[1]

كما ورد في أدبيات الأمم المتحدة في مطلع الخمسينات مصطلح التمكين كإشارة للإستغلال الأمثل للموارد المتاحة للدولة خاصة الإقتصادية منها، أما عن مصطلح الحكم الراشد أو الجيد فقد جاء كأحد المفاهيم المستخدمة من طرف صندوق النقد الدولي إبتداءا من سنة 1989 من أجل منع تحويل القروض العمومية من مساراتها التنموية إلى مجالات أخرى مثل التسلح أو الفساد المالي، حيث أعتبر المصطلح منطقا إصلاحيا وظيفيا يمنع تبديد الأموال العمومية و التحكم في النفقات مع واجب للتمكين الجيد للمواطنين من حقوقهم الأساسية،أي تركيز على الإدارة التنموية الجيدة**Sound development management** ".[2]

كما تضمن تقرير البنك الدولي عن الدول الإفريقية جنوب الصحراء المصطلح بمدلول "**good governance**" والذي أشار من خلاله أن الأزمة في المنطقة هي أزمة حكم، حيث أرجع جزائه فشل سياسات الإصلاح الإقتصادي و التكيف الهيكلي إلى الفشل في تنفيذ هذه السياسات وليس السياسات نفسها[3]. وسرعان ما أصبح المفهوم أكثر إنتشارا و تداولا على الصعيدين العلمي والممارساتي خاصة بعد فترة التسعينات وذلك نتيجة العولمة ومساراتها المختلفة والتي أدت الى عولمة وتنميط القيم خاصة حقوق الانسان والمساواة والحرية والمشاركة لكل الفواعل في الدولة وخارجها والإنفتاح الإقتصادي الحر ودور الدولة فيه وعلاقتها بالقطاع الخاص بالإضافة إلى ثورة المعلومات والإتصالات والتكنولوجيا التي أدت إلى الإندماج العالمي والإعتماد المتبادل خارج حدود الدولة الوطنية.

وظهور الشبكات كفاعل أساسي في السياسات الوطنية، كما ساعدت حالة الدول النامية على التأكيد على ضرورة الحكم الراشد بسبب ضعف آداء مؤسساتها في شتى المجالات وترهل أجهزتها البيروقراطية بسبب عدم قدرتها على إستيعاب متطلبات المواطنين وحجمها المتزايد الذي أفرز نوع من الفساد وصعوبة التسيير والمسائلة خاصة على المستوى اللامركزي (المحلي). ناهيك عن الممارسة السياسية التي تغيب فيها الأساليب الديمقراطية بسبب ضعف التمثيل والشفافية والمشروعية وضعف مستوى الحريات والمشاركة الفعلية، والمسائلة القضائية والتشريعية والإعلامية، كذلك بروز طابع قيمي للدول بسبب حالة الطوارئ وعدم الإستقرار

السياسي وغياب إستراتيجية أمنية للدولة والمجتمع و الفرد مما أدى ذلك إلى ضرورة إعادة بناء الدولة بها وفق منطلقات الحكم الراشد.

2. 1. 2. مفاهيم أساسية في الحكم الراشد

ومن خلال هذه الأسباب تم تبني هذا المفهوم وربطه بمفاهيم أخرى كالتنمية المستدامة، حيث تضمن برنامج الامم المتحدة الإنمائي سنة 1990 التركيز على نوعية الحياة ومركزية الفرد في التنمية حيث عرفه UNOP بأنه:"ممارسة السلطة السياسية والإقتصادية والإدارية لإدارة شؤون الدولة على كافة المستويات من خلال آليات وعمليات ومؤسسات تتيح للأفراد والجماعات تحقيق مصالحها".[4] أما البنك الدولي فعرفه بأنه: " أسلوب ممارسة القوة في إدارة الموارد الإقتصادية والإجتماعية للبلاد من أجل اللتنمية".[5] وكذلك ورد في أدبياتها أيضا أنه مجموعة العمليات والمؤسسات التي تمارس من خلالها السلطة في بلد ما معتمد في ذلك على التسيير الحسن للمؤسسات و إختيار السياسات وتنسيقها من أجل تقديم خدمات جيدة وفعالة، كما يشير المصطلح إلى التحكم في الفاعلين أو الشبكات في البيئة، وهو ما جاء به Rgodes 1997.

أي هو تنظيم جيد لشكل السلطة أو أوجه جديدة للحكم في المجتمع وضبط العلاقات بين الفاعلين والدولة، أو هو مجموعة الآليات التي تتحكم في النظام الإقتصادي والإجتماعي برؤية تحقق أو تضمن الأهداف المشتركة مثل الأمن، الشفافية، سيادة القانون، إستمرارية النظام، التنمية المستدامة، التناسق والإنسجام...الخ.[6]

أما في الأدبيات العربية فقد شهد المفهوم إشكاليات متعددة أبرزها اشكالية ترجمة ونموذج، فورد في كتابات سلوى الشعراوي جمعة ومحمد نصر منها وعلي الدين هلال و آخرون ان مصطلح Governance يشير الى " **إدارة شؤون الدولة والمجتمع**" على إعتبار أن مصطلح الحكم لا يعبر بطريقة جيدة عن المفهوم حيث يشير فقط إلى الدولة ويغفل الجانب المجتمعي.

ثم وردت عدة ترجمات أخرى كالحاكمية، الحكمانية، الحكم الصالح، الحكم الجيد، الحكم الراشد، الحكم الرشيد، وكلها تشير إلى العلاقة بين الدولة والقطاع الخاص والمجتمع المدني في إطار ممارسة السلطة و آلية إدارتها لإتخاذ وتبني سياسات عامة في المجالات المختلفة بأكبر مقدار من الكفاءة والفاعلية والتمكين والرشد والتوازن والمرونة والعقلانية والشفافية والشرعية والمشروعية.

حيث عرف تقرير التنمية العربية (2002) الحكم الراشد بانه: " الحكم الذي يعزز ويدعم ويصون رفاه الإنسان ويقوم على توسيع قدرات البشر وخياراتها وفرصهم وحرياتهم الاقتصادية والإجتماعية والسياسية، ويسعى إلى تمثيل كافة فئات الشعب تمثيلا كاملا وتكون مسؤولة أمامه كضمان مصالح جميع أفراد الشعب". هي بعض المفاهيم التي يمكن ذكرها والمتضمنة ابعاد تطبيقه ، خاصة تلك المرتبطة بالجهاز الاداري في الدولة على المستويات المركزية واللامركزية ، والتي يمكن من خلالها ان نعالج ابعاد هذا المصطلح في مجال الجماعات المحلية موضوع دراستنا.

2.2 مفاهيم اساسية في الادارة المحلية

ترجع تبعية الجهاز الإداري إلى الجهاز السياسي إلى الإمبراطوريات القديمة وأنظمة الحكم الملكية والإقطاعية كما قال لويس الرابع عشر: "**انا الدولة** "[7]، كذلك عليه الحال في الدولة الحديثة والحاجة الملحة للتلازم والتجانس بين الجهازين في ظل الظروف والمتغيرات الداخلية والخارجية التي حتمت على الأنظمة السياسية الرفع من قدراتها الإستجابية من خلال فاعلية وجودة ومرونة وشمول وتوازن سياساتها العامة، وتوافقها مع خصائص البيئة الشاملة في إطار النظام الديمقراطي وما يفرضه النهج من الالتزام بقواعد محددة وكذلك النظام الإقتصادي الليبرالي وما يرتبط به من حرية أيضا وإشكالية تدخل أو عدم تدخل الدولة.

على هذا القدر من الأهمية لتلازم الجهازين تقع على عاتق الجهاز الإداري التنفيذي في الدولة تحويل الأفعال والإجراءات المتخذة من قبل القادة السياسيين إلى نتائج واقعية فاعلة مؤثرة أي هي الإجراءات والنشاطات والأفعال الإدارية التي تهدف إلى إخراج السياسة العامة إلى واقعها العملي باستخدام الموارد البشرية المادية و التكنولوجية المتاحة في ظل الأطراف القانونية التي تحكم هذه النشاطات[8]، وعليه فأساس وجود الجهاز الإداري في الدولة بكل مستوياته هو الاضطلاع بتنفيذ السياسة العامة، مما يدلنا على أهميته خاصة وان مرحلة تنفيذ السياسة العامة هي أساس عملية صنع السياسة العامة، والصورة التي تستجيب بها النظام للقضايا العامة. فالفاعلية والقدرة على تحويل هذه البرامج والمخططات الواقع يرتبط كليا بالقدرة والكفاءة والفاعلية التي يتمتع بها الجهاز الإداري في الدولة (الإدارة العامة) خاصة على المستويات الفنية الإجرائية كالجماعات المحلية مثلا وأهدافها التنموية وقدراتها في التنفيذ والمبادرة.[9]

2.2. 1. مفهوم الجماعات المحلية:

فيعرفها الكاتب البريطاني كرام مودي (Modie Grame) " مجلس منتخب تتركز فيه الوحدة المحلية ويكون عرضة للمسؤولية السياسية أمام الناخبين سكان الوحدة المحلية ويعتبر مكملاً لأجهزة الدولة" ويعرفها العطار ، بأنها" توزيع الوظيفة الإدارة بين الحكومة المركزية وهيئات منتخبة أو محلية تباشر اختصاصاتها تحت إشراف الحكومة ورقابتها " ، وأهم ما يميز هذا التعريف أنه ركز على الجانب الانتخابي ، والتركيز على رقابة وإشراف الحكومة المركزية.

وعرفها الشيخلي بأنها" أسلوب من أساليب التنظيم الإداري للدولة، تقوم على فكرة توزيع النشاطات والواجبات بين الأجهزة المركزية والمحلية، وذلك لغرض أن تتفرغ الأولى لرسم السياسة العامة للدولة، إضافة إلى إدارة المرافق القومية في البلاد، وأن تتمكن الأجهزة المحلية من تسيير مرافقها بكفاءة، وتحقيق أغراضها المشروعة"، ومما يميز هذا التعريف أنه يبين أهمية ودور الإدارة المحلية في إدارة المرافق العامة المحلية داخل المجتمع.[10]

كما عرف المشرع الجزائري الجماعات المحلية كل وحدة على حدة حيث عرف الولاية بانها : " الجماعة الاقليمية للدولة ، وتتمتع بالشخصية المعنوية والذمة المالية المستقلة".[11] اما البلدية فعرفها المشرع بانها : " الجماعة الاقليمية القاعدية للدولة ،وتتمتع بالشخصية المعنوية والذمة المالية المستقلة".[12]

وفي ضوء التعريفات أعلاه وقواسمها المشتركة يمكن تعريف الإدارة المحلية بأنها جزء من النظام العام للدولة منحتها الحكومة المركزية شخصية معنوية، وجدت من أجل تلبية احتياجات مجتمعها المحلي ممثلة بهيئة منتخبة ، تعمل تحت رقابة وإشراف السلطة المركزية.

2.2.2. مفهوم الإدارة المحلية:

عرف نظام الإدارة المحلية منذ زمن بعيد، غير أنه لم يأخذ شكله القانوني وسمته النظامي إ لا بعد قيام الدولة الوطنية أو القطرية الحديثة، ذلك أن الدولة الحديثة ازدادت أعباؤها اتجاه المواطنين، مما جعل نقل أو تفويض بعض هذه الأعباء إلى وحدات محلية أمرا لا محيد عنه .إن الإدارة المحلية لم تحظي بالدراسات الأكاديمية إلا منذ وقت قريب .فقد بدأ الإهتمام بهذا الحقل العلمي من جانب رجال القانون والسياسيين أواخر القرن التاسع عشر، وبقيت دراسة الإدارة المحلية فرعا من دراسة القانون العام ليصب علما قائما بذاته.[13]

2.2. 3.مفهوم الحكم المحلي:

يشير الحكم المحلي إلى مؤسسات أو الكيانات محددة، تنشأ عبر هيئات وإجراءات معينة، مثل الدساتير الوطنية، كما هو الحال في البرازيل، والدنمارك، وفرنسا، والهند، وايطاليا، واليابان، والسويد .أو عبر دستور الدولة، كما هو الحال في أستراليا

والولايات المتحدة .أو من خلال التشريعات العادية التي يتخذها المستوى الأعلى في الحكومة المركزية، كما هو الحال في نيوزيلندا، والمملكة المتحدة .وفي الواقع، فإن معظم البلدان تعتمد على القوانين المحلية أو البرلمانات، كما هو الحال في كندا وباكستان .أو عبر أوامر تنفيذية، كما هو الحال في الصين.

وبشكل عام، يقوم الحكم المحلي على توفير مجموعة من الخدمات المحددة لمنطقة جغرافية صغيرة نسبيا.و يعرف الحكم المحلي بأنه: " **صياغة عمل جماعي وتنفيذه على المستوى المحلي.**" وبالتالي فإنه يشمل الأدوار المباشرة وغير المباشرة للمؤسسات الرسمية للحكومة المحلية وهرميتها، وكذلك دور كل من القواعد غير الرسمية، والشبكات، والمنظمات المجتمعية، في متابعة العمل الجماعي من خلال تحديد إطار التفاعلات بين المواطنين في علاقاتهم ببعضهم البعض من جهة، وبين المواطنين في علاقتهم بالدولة من جهة أخرى، واتخاذ القرارات الجماعية وتقديم الخدمات العامة المحلية .وعليه، فإن الحكم المحلي يشمل أهداف حيوية متنوعة، كالعيش، والعمل، والحفاظ على البيئة، والحكم المجتمعي الذات.حيث تكاد تجمع الدراسات حول الحكم المحلي على ثلاث وظائف رئيسية للحكم المحلي وهي:

- التمثيل الديمقراطي وتأمين الممارسة الديمقراطية عبر المشاركة الشعبية في الإطار المحلي.
- – .تأمين الخدمات للمواطنين في نطاق سكنهم وعملهم وفي مشاركتهم من أجل توزيع الأعباء بين السلطة المركزية والسلطات المحلية.
- الدور التنموي على الصعيد المحلي، ارتباطا بالرؤية التنموية العامة على الصعيد الوطني.[14]

3. آليات الحكم الراشد المرتبطة بتسير الجماعات المحلية أو الحكم المحلي

إن التحول نحو اللامركزية الرشيدة أو الحكمانية كما تسمى في بعض الادبيات ، من المركز إلى المناطق الجماعات المحلية، يمكن أن تكون وسائل فعَّالةً لتحقيقِ الأهداف الرئيسية لإدامة التنمية المستدامة ، من خلال تحسين الدخول والحصول على الخدمات و التوظيف، وزيادة مشاركة الناس في القرارات التي تؤثر في حياتهم اليومية، مثلما تحسن من مستوى تجاوب الحكومات لمتطلبات المواطنين . وهذا ما يدعونا للدخول في أهمية العلاقة بين الحِكمانية أو الحكم الراشد واللامركزية لتوضيح تلك العلاقة وبيان ضرورتها لأهمية تجاوب الإدارة الحكومية مع التحولات والتجديدات التي تتم ف ي مجال الحِكمانية على المستوى المحلي والإقليمي والعالمي. ومن من خلال التعريفات السابقة للحكم الراشد والتي أكدت في مجملها على ثلاث أبعاد رئيسية للحكم الراشد:

أ. البعد السياسي:

الذي يتمحور حول قضايا الإصلاح السياسي وضرورة تماشي الأطر الدستورية والقانونية مع تطورات القيم المعيارية لنسق الحقوق العالمي، وكلذ التركيز على منظومة القيم الديمقراطية. من خلال قيم المواطنة والمشاركة ومركزية الفرد المواطن في صنع القرار ودولة الحق والقانون والتأكيد على دور الفاعلين والمجتمع المدني بكل ابعاده.

ب. البعد الاقتصادي:

يركز هذا الجانب على ترسيخ قيم النظام الليبرالي الحر وعلاقة الدولة بالقطاع الخاص، ودورها في إعادة التوازن للنشاط الإقتصادي وسياسات التعديل والإصلاح الهيكلي مع التركيز على مكانة الفرد والمجتمع المدني في التنمية المستدامة.

ج. البعد التقني:

يشير الى التنمية الإدارية وعلاقة الإدارة العامة بالنظام السياسي من حيث فاعليتها في تنفيذ السياسات، بالإضافة الى مشاركتها خاصة على المستوى المحلي اللامركزي من خلال مفاهيم الجوارية والمبادرة و المسؤولية. وبناءا على هذه الأبعاد وضع

البرناج الإنمائي للأمم المتحدة عدة اليات لتفعيل الحكم الراشد في الدول وتعد بمثابة مؤشرات أيضا يمكن قياس بها مدى قدرة الدولة في تطبيق هذه الآليات وذلك من خلال: المشاركة ،حكم القانون (دولة الحق والقانون)، الشفافية ، الإستجابية (القدرة) ، الإجتماع (العقلانية في إدارة الصراع و الخلاف حول المكاسب)، العدالة والمساواة، الكفاءة والفاعلية ، الرؤية الإستراتيجية المسؤولية و المسائلة .[15]

أما حسب Jaques bourgault الآليات تكون:

- ✓ إدراك مشروعية السلطة (مصدرها الشعب).
- ✓ المواطنون في مركز إهتمام صناع القرار.
- ✓ التكيف السريع للإدارة العامة مع إحتياجات المواطنين.

وكذلك حسب البنك الدولي يقوم الحم الراشد على:

- ✓ **التضمينية inclusivité**: وتعني المساواة المكرسة في الأطر الدستورية للدول ضمن له مصلحة في عملية إدارة الحكم وجود المشاركة فيها يمكنه فعل ذلك يتساو مع الجميع.
- ✓ وتقوم هذه القيمة على المحاسبة بكل أشكالها شعبية، تشريعية، قضائية، إعلامية **المسائلة responsabilisation**، وذلك لدفع المسؤولين على الحرص على المصلحة العامة القيام بعملهم بصدق وفاعلية ونزاهة.[16]

4. التطبيقات العملية لآليات الحكم الراشد في تعزيز قدرات الجماعات المحلية (مع الاشارة الى بعض تطبيقاته في آخر تعديل لقانون الجماعات المحلية الجزائري).

تلتزم العديد من دول العالم اليوم خاصة النامية منها إلى تطبيق سياسة الحكم الراشد كمنطلق وظيفي للدولة الوطنية وكتحدي خارجي يجب الإلتزام بآلياته وذلك بغية الرفع من قدرات الأنظمة السياسية خاصة التوزيعية منها، بالإضافة إلى التعقيد المؤسساتي الذي يستجيب لتطلعات المواطنين، وكذا التمايز والتباين السلطوي المضفي إلى ممارسة سياسة فعلية، مع التمكين والإستدامة والإستغلال الأمثل للموارد المتاحة. حيث تنعكس كل آلية من اليات الحكم الراشد لتعطي ابعاد ممارساتية من شأنها أن تساعد على صنع سياسات عامة متوازية من شانها أن تنعكس على حياة الفرد والمواطن وتستجيب لتطلعاته، والحوكمة المحلية الرشيدة Good Local Governance هي استخدام السلطة السياسية وممارسة الرقابة على المجتمع المحلي، من أجل تحقيق التنمية الإقتصادية والإجتماعية. ويوضح الإعلان الذي صدر عن مؤتمر الإتحاد الدولي لإدارة المدن الذي عقد في صوفيا في ديسمبر1996 عناصر الحوكمة المحلية الرشيدة على النحو التالي :

- ✓ نقل مسؤولية الأنشطة العامة الملائمة إلى المستويات المحلية المختلفة بموجب القانون.
- ✓ لامركزية مالية وموارد كافية للقيام بتلك الأنشطة على المستوى المحلي.
- ✓ مشاركة حقيقية للمواطن في صنع القرار المحلي.
- ✓ تهيئة الظروف الذي من شأنها خصخصة الإقتصاد المحلي.

وعليه تقتضي إعادة تأهيل الجماعات المحلية وفق اليات الحكم الراشد وتكييفها مع الأنماط الحديثة في التسيير والتحديات الجديدة التي تواجهها، والتي تتطلب قدر من الكفاءة والفاعلية خارج الأطر التقليدية سواء في المبادرة او الرقابة او التشاركية.

1.4. ضرورة التعزيز من مستويات الشفافية في مهام الجماعات المحلية:

تساعد هذه الآلية التي تعبر على مدى حرية المعلومات ومصداقيتها وسهولة إستعمالها، لحق من حقوق المواطن. كما تشير إلى ضرورة حماية واستقلالية المؤسسات المختصة بها في علاقاتها ببعضها او مع مؤسسات رسم السياسة العامة، فإذا أصبحت المعلومة

حق للمواطن الذي يجب أن يعرف بصدق كل المعلومات الخاصة بالنظام السياسي و آلية عمله و قاعدته المعلوماتية التي ينطلق منها، فعلى المستوى الوطني ترتبط بمتغيرات تتعلق بطبيعة النظام السياسي ودرجة انفتاحه ودرجة النضج الديمقراطي فيه، اما علي المستوى المحلي يمكن تفعيلها في اطر القوانين التي تحكم عمل هذه الجماعات ، خاصة وانها تحتوي على مجالس منتخبة وآليات عمل ديمقراطية مشاركاتية ، وعليه لابد من ان تكون المعلومات متاحة للمواطن و بأكبر مقدار من المصداقية حول الاستراتيجيات التنموية وكل النشاطات الحلية والمستقبلية ، خاصة للفاعليين المحليين في جميع المجالات حتى تكون مشاركتهم مستمرة ومبنية على قاعدة معرفية مسبقة.وقد اشار العديل الاخير لقانون البلدية 10/11 حسب المادة 14 منه أن: " يمكن كل شخص الاطلاع على مستخرجات مداولات المجلس الشعبي البلدي وكذا قرارات البلدية. ويمكن كل شخص ذي مصلحة الحصول على نسخة منها كاملة أو جزئية على نفقته، مع مراعات احكام المادة56....." [17].

ويمكن تفعيل هذه الآلية محليا من خلال :

- ✓ النشرات الدورية التي يجب ان تحافظ هذه الجماعات على نشرها بصورة مستمرة.
- ✓ اعلان الدورات وجداول اعمالها مسبقا للمواطنين والمجتمع المدني المحلي ، ثم نتائج هذه الدورات.
- ✓ تقديم للمواطن الاستراتيجيات التنموية المحلية الحالية والمستقبلية في شكل مخططات او صفقات تنوي الولاية او البلدية إنجازها ويمكن ان تقدم هذه الجماعات بالمحلية التنسيق مع الهيئات الوطنية المعنية بكل القطاعات عن المراد انجازه في هذه العهدة الانتخابية المحلية.
- ✓ استخدام الاعلام المحلي لتحسيس المواطن والمجتمع المدني المحلي لحضور جلسات المجالس المنتخبة ، وكذلك تقديم برامج وحصص حول التنمية المحلية ومستقبلها بكل وحدة محلية. حيث جاء في قانون البلدية الاخير مثلا حسب المادة 26 أن جلسات المجلس الشعبي البلدي علنية وتكون مفتوحة لموطني البلدية ولكل مواطن معني بموضوع المداولة ، إلا في الحالات التأديبية للمنتخبين ، ودراسة المسائل المرتبطة بالحفاظ على النظام العام، وكذلك الحال بالنسبة للولاية حسب القانون المحدد لها.

هذه بعض الاستراتيجيات التي من شانها تعزيز آلية الشفافية في اعمال هذه الاخيرة والتي تعزز بدورها مسالة الثقة بينها وبين المواطن والمجتمع المدني المحلي، وتلقي دعم ومساندة لإنجاز مختلف المشاريع التنموية وخاصة المستدامة منها التي تتطلب وقت وصبر للمواطن.

2.4. تمكين مشاركة المواطن و المجتمع المدني المحلي:

مازالت هذه الآلية محدودة من حيث التفعيل خاصة فيما يتعلق بمشاركة المجتمع المدني المحلي في ترشيد وعقلنة الخيارات التنموية المحلية، حيث تنعكس هذه الآلية على مدى قبول وتأييدا ورضى الجمهور المستهدف، فتكون السياسات التنموية المحلية المتخذة في هذا الإطار محصلة للتفاعلات الرسمية وغير الرسمية التي تساعد على توجيهها وترشيدها وجعلها أكثر ارتباطا مع الظروف البيئية وتساعد هذه الآلية عموما على:

- ✓ التنويع في المعلومات البيانات المقدمة حول قضايا التنمية المحلية.
- ✓ التعدد في الخيارات المطروحة للجدل والنقاش.
- ✓ التعريف بالتوجهات البيئية المختلفة.
- ✓ إعطاء رؤية حول الآثار المتوقعة من تنفيذ السياسات التنموية المتخذة في هذا الإطار.

ونظرا لهذه الاعتبارات والضغوطات الدولية لتطبيق هذه الآلية اخذ المشرع الجزائري في تعديل قانون البلدية الاخير بها في الباب الثاني الخاص بمشاركة المواطنين ، وفي احكام المواد 11-12 لتحقيق الديمقراطية المحلية والتسيير الجواري.

وبرأينا يمكن أن تعزز هذه الآلية من خلال:

- ✓ دعوة الموطنين للمشاركة في دورات المجلس وإعلامهم بأهمية ذلك.
- ✓ استشارة المجتمع المدني المحلي بمختلف فاعليه حسب نوع القضية المطروحة سواء بشكل فردي او جماعي.
- ✓ اجراء صبر آراء ولو بصفة محدودة النطاق لتحسيس المواطن بأهمية رأيه في ترشيد سياسات التنمية المحلية سواء في البلدية أو الولاية.
- ✓ الاحتكام الى بعض آراء الموطنين والفاعلين التي يتم طرحها في سجلات الاقتراحات الموجودة في كل المرافق العامة بها.
- ✓ اعتماد اسلوب الزيارات الميدانية والاستماع مباشرة لآراء الموطنين ومن يمثلونهم بصفة دورية ومستمرة.
- ✓ توسيع اوقات استقبال الموطنين وممثلي المجتمع المدني المحلي للحصول على اكبر قدر من المعلومات حول قضايا التنمية المحلية خاصة المستدامة منها.
- ✓ اللجوء في بعض الاحيان الى الملتقيات والندوات لشرح قضايا التنمية المحلية المعتمدة والمستقبلية ، والسماح للفئات المعنية بالنقاش والجدل والمضفي الى توسيع خيارات هذه المشاريع والبرامج وترتيب الاولويات.

4. 3. الاحتكام الى دولة الحق والقانون في تسيير الشأن المحلي:

الحرية هي القيمة الأولية والتي تعد أساس قيام دولة الحق والقانون ، وحتى تكون هذه القيمة بمثابة حدود للأطر الدستورية والقانونية والتي تنعكس على المستوى الممارساتي بتعزيز إحترام القانون والحفاظ على الطابع المؤسساتي للدولة. كما تقوم دولة الحق والقانون على إحترام حقوق الموطنين ، حيث تجتهد الدول في تعديل الاطر القانونية الخاصة بالجماعات المحلية ، وكل الادارات اللامركزية التي تعد اساس قيام الدولة. وبالتالي تحتاج هذه القوانين الى التجسيد والأشخاص المناسبين لذلك ، فالمسالة هنا مسالة ذهنيات وسلوكيات تعمل علي تطبيق القانون واحترامه، حيث ورد مثلا في التعديل الاخير لقانون البلدية الجزائري **10/11**، وفي الاحكام التمهيدية المادة 03 أن : " تمارس البلدية صلاحياتها في كل مجالات الاختصاص المخول لها بموجب القانون. وتساهم مع الدولة ، بصفة خاصة في ادارة وتهيئة والإقليم والتنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والأمن وكذا الحفاظ على الاطار المعيشي للسكان".

كما ورد في الفقرة الثانية من قانون الولاية الاخير 07/12 أن :" وأيضا هي الدائرة غير الممركزة للدولة وتشكل بهذه الصفة فضاء لتنفيذ السياسات العمومية التضامنية والتشاورية بين الجماعات الاقليمية والدولة...". فالقانون واضح وصريح يحتاج فقط الى تفعيل حقيقي ،والدليل يوجد في الجزائر العديد من رؤساء المجالس البلدية والولائية والمسؤولين المحلين تحت المتابعة القضائية في قضايا الفساد والرشوة.[18]

4.4. تغليب الاجماع في حل النزاعات والخلافات بين الاعضاء او حتي مع المواطنين وتشكيلات المجتمع المدني:

من بين آليات الحكم الراشد التي تعزز من ترشيد الخيارات السياسية وتعظيم العائد ، كما تساعد هذه الآلية على ضرورة المساومة و إدارة النزاعات والخلافات والنزاعات حول القيم المادية والمعنوية بين مختلف الفاعلين في الحياة السياسية بالقدر الذي يتيح مناخ مناسب لصنع سياسات أكثر شمولا وتوازنا و إستفاءا للظروف البيئية المصنوعة في ضوئها. حيث يوجد العديد من المجالس المحلية في الجزائر الولائية او البلدية في حالة نزاع وانسداد في بعض الأحيان، فلو تم البحث عن الحلول التوافقية والمرضية لأكبر عدد من الاطراف وبطرق ديمقراطية لما حدثت اي مشاكل في ادارة الشؤون المحلية عامة، دون اللجوء الى القضاء الذي يأخذ اجراءات مطولة

، ولا يساعد على الثقة والعمل الديمقراطي والاتصال غير الرسمي الذي يرفع من مستوى الأداء لدي العاملين سواء كانوا دائمين او منتخبين.

5.4. ضرورة اعتماد مبدأ المساواة والعدالة في السياسات التوزيعية :

إن تطبيق هذه الآلية للحكم الراشد يعد من أكبر التحديات التي تواجهها الدولة الوطنية اليوم سيما في الدول النامية حيث يتعلق الأمر بالقدرات التوزيعية للأنظمة السياسية، فالسياسات العامة التوزيعية هي المؤشر على قدرة النظام السياسي للإستجابة الفعلية لحاجيات المواطنين. فعلى المستوى المحلى تعاني جميع هذه الوحدات اللامركزية من القدرة التوزيعية خاصة في قضايا السكن والإعانات المادية ...الخ ، بل هي اساس كل المشاكل التي جعلت من السلطات المركزية تقلص من صلاحياتها في هذا الشأن ، سواء لصالحها او لصالح هيئات عدم التركيز كالدوائر مثلا .

وعليه لابد من المساواة في تقسيم المكاسب المادية والمعنوية بين الفئات الاجتماعية المعنية، والعدالة في تقدير الحاجة لتكون اساس كل السياسات التنموية المعتمدة ، خاصة المستدامة منها حيث يوجد العديد من السياسات التنموية غير المتوازنة تم توارثها بشكل مستديم من مجالس منتخبة سابقة يصعب التعامل معها في الظروف الحالية، بسبب تقلص الموارد او ظهور مستجدات حديثة. لكن عند اعتماد هذه المعايير يكون تقدير الموارد محكم ونسب المخاطرة في المشاريع قليلة.

6.4.الاخذ باعتبارات الكفاءة والفاعلية في تقييم عمل الجماعات المحلية:

أحد الآليات الجوهرية التي يقوم عليها الحكم الراشد والتي تنعكس بصورة مباشرة على عملية صنع السياسات العامة ، وذلك من خلال الأداء الفعلي للمؤسسات السياسية في الدولة في كل المجالات ،خاصة في مجال التشريع والتنفيذ والرقابة، فكلما إرتفع الأداء كلما كانت السياسات المتخذة أكثر جودة ورشادة ويمكن أن يتم توقع آثارها في الواقع قبل عملية تنفيذها انطلاقا من دقة وصدق وثبات المعايير التي بنيت عليها والنابعة من كفاءة وفاعلية المؤسسات المنوط بها. لذلك يجب في كل مرحلة تقييم ممارسة هذه الوحدات اللامركزية عن طريق تقارير المتابعة من طرف الجهات المركزية المشرفة ، او التقييم الذاتي عند بداية كل دورة من دورات المجالس المنتخبة، او من خلال تقييم الميزانية بالنظر الى الاعتمادات المخصصة ونسب الانجاز.

كما تقاس الفاعلية الكفاءة ايضا بمدي قرب هذه الوحدات الادارية من المواطن ، وقدرتها على تلبية حاجاته ، وكذا قلة الشكاوى والنزاعات مع المواطنين ، بالإضافة الى قدرتها على ادارة مواردها الخاصة باستقلالية تامة دون تدخل الهيئات المشرفة عليها محليا او مركزيا.

4 . 7. الرؤية الاستراتيجية في رسم السياسات التنموية المحلية المستدامة:

تعد آلية ضرورية لقيام الحكم الراشد سيما في المرحلة الراهنة أين يشهد العالم تحديات خارجية وداخلية سريعة ومتجددة ،مما يتطلب معالجة هذه التحديات برؤية مستقبلية والتحكم فيها في مجالات زمنية طويلة خاصة لما يتعلق الأمر بقضايا ومشكلات ذات أبعاد متعددة وانعكاسات واسعة، حيث تتطلب معالجتها وعي و إدراك كافي للمفاضلة بين عدة بدائل متاحة مستقبلية في ظل المخاطرة وعدم اليقين وعدم القدرة على تقدير الامكانيات بصفة دقيقة. ومما يغيب تماما في استراتيجيات التنمية المحلية في عمل الجماعات المحلية في دول العالم الثالث والجزائر تحديدا.

فما زالت تتعامل مع قضايا التنمية المحلية بصورة آنية بالرغم من توفر موارد معتبرة لها ، وكذلك يخول لها القانون صراحة الاستعانة بمكاتب خبرة ودراسات في مجالات التنمية المحلية خارجية ، وهو ما تضمنه قانون البلدية الجزائري ايضا 10/11 في المادة 13 : " يمكن لرئيس المجلس الشعبي البلدي ،كما اقتضيت شؤون البلدية ، ان يستعين بصفة استشارية، بكل شخصية محلية وكل خبير و/أو ممثل جمعية محلية معتمدة قانونا ،الذين من شانهم تقديم اي مساهمة مفيدة لأشغال المجلس أو لجانه بحكم مؤهلاتهم أو طبيعة نشاطهم".

كما تحتوى هي ايضا في منظومتها الادارية على اجهزة تقنية للدراسات. وهذا في اعتقادنا هو سبب فشل التنمية المحلية المستدامة في الجزائر بسبب محدودية الدراسات المعتمدة في مشاريعها والارتجالية في اتخاذ هذه السياسات. حتى ولو كانت الموارد البشرية بها محدودة الكفاءة لكن الاستشارة متاحة والإمكانيات متوفرة لاعتماد ذاك كأساس في بناء اي سياسة تنموية مستدامة، والا ظلت تتخبط في سوء الاستغلال والتسيير للموارد بصورة عقلانية.

8.4.تعزيز مستويات اللامركزية:

إن صعوبة تحقيق الأهداف وتداخل العوامل الإقتصادية والإجتماعية والتقنية دفع بكل الأنظمة السياسية في العالم إلى تبني النظام الإداري اللامركزي الذي أصبح يمثل مؤشرا على أداء النظام وقدراته على تفعيل مختلف وحداته حتى في المستويات الفنية والإجرائية، التي اصبحت الأساس في صنع وتنفيذ السياسات العامة. حيث تساعد هذه الآلية من جهة على تنفيذ السياسات العامة بفاعلية ومتابعتها، ومن جهة أخرى تقوم على مبدأ الجوارية مما يخلق المبادرة ومشاركة الفاعلين على المستوى المحلي في عملية صنع السياسة العامة وتزويد صناع القرار بمعلومات حول توجهات الأفراد إزاء القضايا العامة المتخذة على هذه المستويات حتى يتم تحقيق التوازن بين المصالح الوطنية والجهوية والمحلية.

9.4.تاسعا: تفعيل دور المساءلة والمحاسبة :

تعد آلية جوهرية في ترسيخ مبادئ النظام الديمقراطي وقيم الحكم الراشد، حيث تقوم على تفعيل دور الرقابة بكل أشكالها قانونية تشريعية شعبية إعلامية ، وذلك لضمان الممارسة الفعلية للمؤسسات ومحاربة كل أشكال الفساد، حيث تساعد هذه الآلية في مراقبة الجهاز الحكومي بكل مستوياته من أجل ضمان تنفيذ السياسات العامة المتخذة، وتحقيق نوع من الإلزام من قبل المسؤولين سواء كانوا منتخبين أو معينين أمام ممثليهم والمهام المنوطة بهم. وتساعد هذه القيمة المحورية في ضمان شرعية السياسة العامة من خلال وجود نظام محاسبي وطني دقيق ومرن. وعلى مستوى الجماعات المحلية لابد من البحث عن آليات رقابية في اطار الرقابة الوصائية عليها، وذلك من اجل دفعها اكثر للاستقلالية والحرية والمبادرة.

وهو ربما الامر الذي لازال في بلدانا تعاني منه الجماعات المحلية والإدارة اللامركزية عموما، بسبب كثرة قضايا الفساد والرشوة والمحسوبية والوساطة ، وكل مساوئ البيروقراطية ، وبرأينا لابد من تكثيف هذه الرقبة وبشكل دوري عن طريق لجان التفتيش والتحقيق دائمة ومؤقتة، بالإضافة الى الاطلاع الدوري على التقارير ومحاضر الجلسات ، كما يجب التدقيق في محاسبات الجماعات المحلية وصفقاتها من طرف الهيئات المركزية كمجلس المحاسبة ،او المراق المالي على مستواها، كما يجب تفعيل دور القضاء الاداري في حل النزاعات وبأسرع وقت ممكن حتى لا تكون على حساب تنفيذ المشاريع والمخططات التنموية.

آليات الحكم الراشد

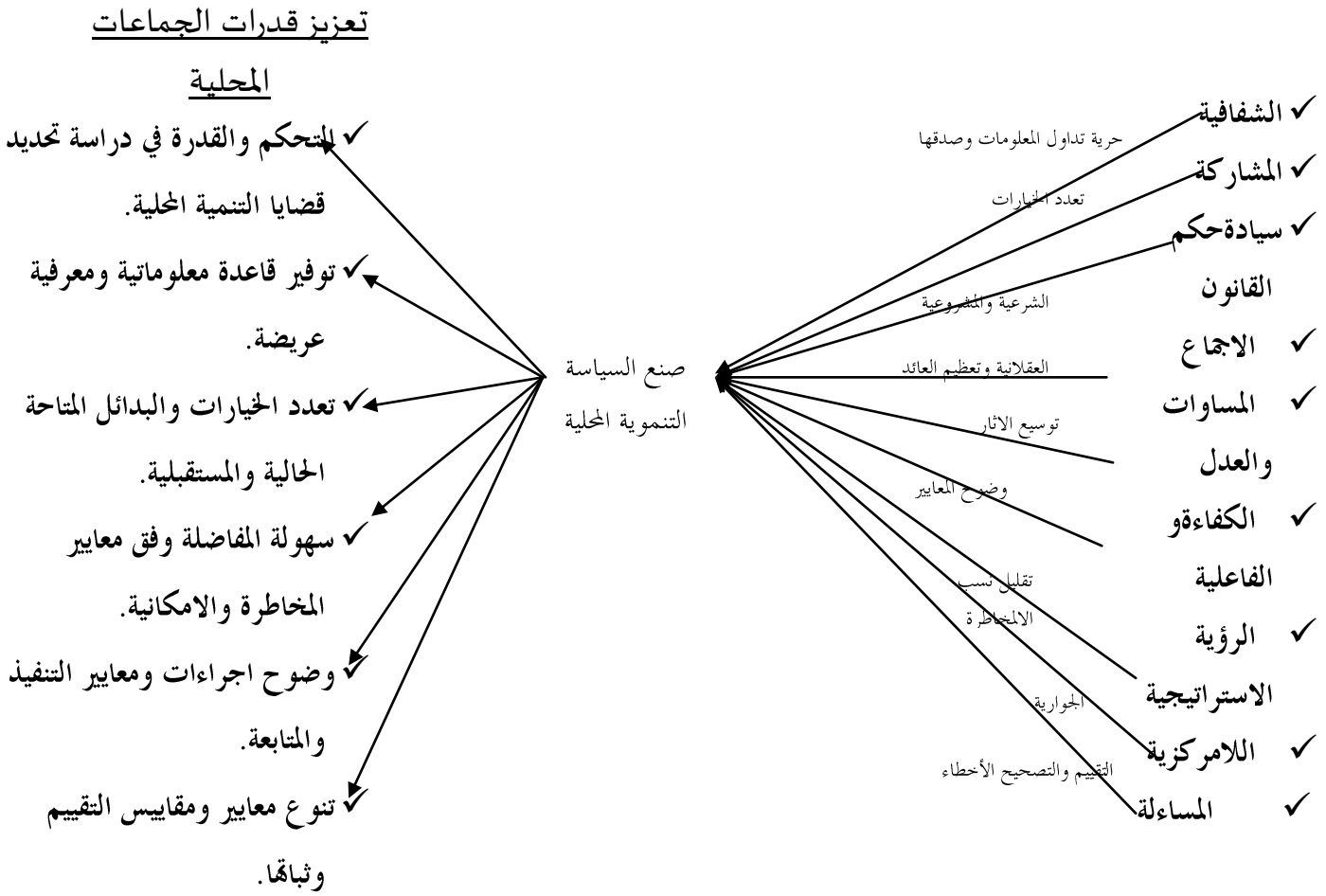

انعكاس آليات الحكم الراشد على عملية رسم سياسات واستراتيجيات التنمية المحلية – المصدر: الباحث

5.خاتمة:

وفي الاخير بعد التطرق الى ابرز اليات الحكم الراشد والمرتكزات الجوهرية في حوكمة الجماعات المحلية إضافة الى توضيح الية انعكاس واثر هذه المبادئ على تحسين جودة مخرجاتها، من خلال مراعات الخصوصيات البيئية وضرورة التوافق بين مقدراتها وتوجهات الدولة التنموية، لذلك يمكن القول ان التعزيز من اللامركزية الادارية والرفع من قدرات الجماعات المحلية وتحسين اساليبها في التعامل مع القضايا المحلية ، وكذا رسم استراتيجيات تنموية مستدامة من خلال الاستغلال المثل للموارد المتاحة بعقلانية يكون من خلال تفعيل أليات الحكم الراشد على المستوي المحلي.

مما يقرب الادارة المحلية من المواطن بمفهوم الجوارية ، ويخلق الثقة ودعم ومساندة في ترشيد التنمية المحلية من خلال مشاركة المجتمع المدني المحلي، بالإضافة الى عقلنة الخيارات وتخفيف الجباية على المواطن وكل هذا برؤية استراتيجية في اطار التوازن بين المصالح الوطنية والجهوية والمحلية. حيث يمكن ان تنعكس هذه الآليات في تعزيز قدرات الجماعات المحلية، وعلى ضوء التجربة الجزائرية لاتزال

البيئة السياسية والاجتماعية والثقافية الحضارية غير مؤهلة لتطبيق آليات الحكم الراشد بكل فاعلية، رغم المحاولات لكن الامر يتطلب مزيد من الاستقلالية المالية والإدارية والحرية والمبادرة المحلية، وتعديل النظم الانتخابية بما يفرز مجالس محلية ذات كفاءة في التسيير، مع ترقية المجتمع المدني المحلي في اطار تعميق المسار الديمقراطي، حتي تكون هناك مشاركة واعية ومسؤولة للمواطن او تشكيلاته المختلفة، ويمارس رقابة شعبية راقية ومتفاعلة ومرنة .

كما يتطلب الامر مزيد من التدقيق المحلي على صعيد المحاسباتي والمالي، وتنويع اليات الرقابة الإدارية والوصائية، دون تقييد او مركزية مفرطة مع التوجه بالجماعات المحلية نحو التمويل الذاتي وخلق الثروة وترقية الاستثمار المحلي، حتى يتسنى حوكمة هذه الوحدات بكل موضوعية واحترام خصوصياتها التنموية بعيدا عن النمطية والمركزية الشديدة في صنع السياسات القطاعية الموجهة للتنمية المحلية.

6. قائمة المراجع:

المصادر:

- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، القانون رقم 07/12 المؤرخ في 21 فيفري 2012، المتعلق بالولاية، الجريدة الرسمية، العدد 12، المؤرخة في 2012/2/29.
- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، القانون رقم 12-07، المؤرخ في 2012/02/21، الجريدة الرسمية رقم 12 ، المؤرخة في 2012/02/29.
- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، القانون رقم 11-10، المؤرخ في22/يونيو/2011، الجريدة الرسمية رقم 37 ، المؤرخة في 2011/07/03.
- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، القانون 10/11 المؤرخ في 22 يونيو 2011، المتعلق بالبلدية، الجريدة الرسمية، العدد 37،المؤرخة في 2011/7/3.

الكتب:

- حسن كريم، (ديسمبر 2004)، مفهوم الحكم الصالح ومعاييره في: الفساد والحكم الصالح في البلاد العربية، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.
- جمعة سلوى الشعراوي، محمد نصر مهنا واخرون، (2001)ادارة شؤون الدولة والمجتمع، تقديم علي الدين هلال، القاهرة: مركز دراسات واستشارات الادارة العامة .
- Alexandre dormier freire , pauline palagnat, vanessa nevmann, (2007) , jeux de gouvernance, institut universitaire d'études de développement (IUED), genève (suisse .
- عبد المحسن محمد الرشود، (1419ه) الإدارة المحلية في المملكة العربية السعودية ، الرياض :دار الشبل للنشر والتوزيع.
- وزارة الحكم المحلي /الإدارة العامة للتطوير والبحث والدراسات، دراسة استطلاعية حول تصنيف الهيئات المحلية .الفلسطينية، 2005.
- عبد العزيز صالح بن حبتور، (2000)،الادارة العامة المقارنة، ط 1، عمان الدار العلمية للنشر والتوزيع ودار الثقافة للنشر والتوزيع.
- فهمي خليفة الفهداوي، (2001) ،السياسة العامة منظور كلي في البنية والتحليل، ط1 ،عما ن:دار المسيرة للنشر والتوزيع.
- أحمد رشيد، (1981)، الإدارة المحلية المفاهيم العلمية ونماذج تطبيقية، الطبعة الثانية، القاهرة.

- محمد محمود الطعامنة، (2003)الملتقي العربي الاول ، نظم الادارة المحلية في الوطن العربي ، عمان .

المقالات:

- عبد النور ناجي، (2018)، دور المجتمع المدني في تحقيق الحكم الراشد في الجزائر، دراسة حالة الاحزاب السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيثر بسكرة، مجلة الفكر، العدد3.

- محند برقوق، دور المجتمع المدني في ترقية الحكم الراشد مقاربة في الحسبة، محاضرات: قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر.

المذكرات:

- يوسف ازروال، الحكم الراشد بين الاسس النظرية واليات التطبيق دراسة في واقع التجربة الجزائرية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2009/2008، ص123 .

المواقع:

- الاخضر عزي، قياس قوة الدولة من خلال الحكم الراشد مع اسقاط على التجربة الجزائرية، في الموقع: www.freemediawatch.org التصفح، 2021/4/22، 16:35.

[1] UNDP gouvernance for susttainable human développement, 1997, dans le site : www .undp.org

7. هوامش:

[1] الاخضر عزي، قياس قوة الدولة من خلال الحكم الراشد مع اسقاط على التجربة الجزائرية، في الموقع: www.freemediawatch.org التصفح، 2021/4/22، 16:35.

[2] محند برقوق، دور المجتمع المدني في ترقية الحكم الراشد مقاربة في الحسبة، محاضرات: قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر، ص9.

[3] عبد النور ناجي، دور المجتمع المدني في تحقيق الحكم الراشد في الجزائر، دراسة حالة الاحزاب السياسية، مجلة الفكر، العدد3، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيثر بسكرة، ص 12.

[4] حسن كريم، مفهوم الحكم الصالح ومعاييره في: الفساد والحكم الصالح في البلاد العربية، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية ، ديسمبر 2004، ص98.

[5] جمعة سلوى الشعراوي، محمد نصر مهنا واخرون، ادارة شؤون الدولة والمجتمع، تقديم علي الدين هلال، القاهرة: مركز دراسات واستشارات الادارة العامة، 2001، ص8.

[6] Alexandre dormier freire, pauline palagnat, vanessa nevmann, jeux de gouvernance, institut universitaire d'études de développement (IUED), genève (suisse) : 2007, P29.

[7] عبد العزيز صالح بن حبتور، الادارة العامة المقارنة، ط 1، عمان الدار العلمية للنشر والتوزيع ودار الثقافة للنشر والتوزيع، 2000، ص66.

[8] فهمي خليفة الفهداوي، السياسة العامة منظور كلي في البنية والتحليل، ط1 ،عما ن:دار المسيرة للنشر والتوزيع، 2001 ، ص274.

[9] أحمد رشيد – الإدارة المحلية المفاهيم العلمية ونماذج تطبيقية، الطبعة الثانية، القاهرة :1981 ، ص40 .

[10] محمد محمود الطعامنة ، الملتقي العربي الاول ، نظم الادارة المحلية في الوطن العربي ، عمان : 20/18 اوت 2003، ص8.

[11] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، القانون رقم 12-07، المؤرخ في 2012/02/21، الجريدة الرسمية رقم 12 ، المؤرخة في 2012/02/29.

[12] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، القانون رقم 11-10، المؤرخ في22/يونيو/2011، الجريدة الرسمية رقم 37 ، المؤرخة في 2011/07/03.

[13] عبد المحسن محمد الرشود، الإدارة المحلية في المملكة العربية السعودية ، الرياض :دار الشبل للنشر والتوزيع، 1419 ه، ص3 .

[14] وزارة الحكم المحلي /الإدارة العامة للتطوير والبحث والدراسات، دراسة استطلاعية حول تصنيف الهيئات المحلية .الفلسطينية، 2005.

[15] UNDP gouvernance for susttainable human développement, 1997, p2 dans le site : www .undp.org

[16] انظر في هذا الصدد: يوسف ازروال، الحكم الراشد بين الاسس النظرية واليات التطبيق دراسة في واقع التجربة الجزائرية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2009/2008، ص123 .

[17] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، القانون 10/11 المؤرخ في 22 يونيو 2011، المتعلق بالبلدية، الجريدة الرسمية، العدد 37،المؤرخة في 2011/7/3.

[18] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، القانون رقم 07/12 المؤرخ في 21 فيفري 2012، المتعلق بالولاية، الجريدة الرسمية، العدد 12، المؤرخة في 2012/2/29.